48.9% نسبة ملكية المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين والتي تمت من خلال التداول في البورصة خلال شهر تشرين الأول 2018 قد بلغت (356.6) مليون دينار مشكلة ما نسبته (76.9%) من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة (362.9) مليون دينار، وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني خلال شهر تشرين الأول 2018 قد انخفض بمقدار (6.3) مليون دينار، مقارنة مع انخفاض قيمته (2.4) مليون دينار لنفس الشهر من العام 2017. ويأتي هذا الارتفاع في تداول المستثمرين غير الأردنيين نتيجة الصفقة التي تمت على شركة البوتاس العربية من قبل مستثمرين غير أردنيين, حيث بلغ حجم هذه الصفقة (328) مليون دينار.

كما أظهرت الإحصاءات الصادرة عن البورصة بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تشرين الأول 2018 قد بلغت (713.2) مليون دينار مشكلة ما نسبته (43.9%) من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم (686.3) مليون دينار، وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني قد ارتفع بمقدار (26.9) مليون دينار، مقارنة مع انخفاض قيمته (342.3) مليون دينار لنفس الفترة من العام 2017.

أما من ناحية المستثمرين العرب، فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تشرين الأول 2018 حوالي (189.5) مليون دينار شكلت ما نسبته (26.6%) من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب (523.8) مليون دينار شكلت ما نسبته (73.4%) من إجمالي شراء غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت (144.1) مليون دينار شكلت ما نسبته (21%) من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين، في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب (542.3) مليون دينار، شكلت ما نسبته (79%) من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين.

وعليه تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تشرين الأول 2018 حوالي (48.9%) من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكلت مساهمة العرب (36.8%)، في حين شكلت مساهمة غير العرب (12.1%) من إجمالي القيمة السوقية للبورصة, أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت النسبة للقطاع المالي (54.7%)، ولقطاع الخدمات (18.7%)، ولقطاع الصناعة (53.8%).